وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافيّة
Press Clippings
(10 نيسان/أبريل 2018)

الإسكوا/ESCWA

مؤسّسة الفكر العربي تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية في دبي

- **إيلاف/الرأي/الاقتصادي: مؤسّسة الفكر العربي تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **صدى البلد: "الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية**
- **العين الإخبارية: نورة الكعبي في"فكر16": البحث العلمي العربي دون مستوى الطموحات**
- **أخبار الأردن: "الفكر العربي" تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **العرب اليوم: مؤسّسة الفكر العربي تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **الشارقة 24: "الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **الدستور: «الفكر العربي» تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **البيان: التقرير العربي للتنمية الثقافية يستعرض آليات بناء اقتصاد المعرفة**
- **الأيام: مؤسسة الفكر العربي تطلق تقريرها العربي العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **صحيفة البيان: "مؤسّسة الفكر العربي" تطلقُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **قنطرة: تقرير مؤسسة الفكر العربي للتنمية الثقافية يركز على البحث العلمي: مستقبل العرب....الابتكار أو الاندثار**
- **الوطن: تقرير مؤسسة الفكر العربي للتنمية الثقافية يركز في البحث العلمي**
- **الوسط: "مؤسّسة الفكر العربي" تقوم بتنفيذُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **عيون الخليج: "مؤسّسة الفكر العربي" تطلقُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **وكالة عمون: مؤسّسة الفكر العربي تطلقُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **الأفق نيوز: مؤسّسة الفكر العربي تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **L'Orient le Jour: « Innover ou disparaître », état des lieux de la recherche scientifique dans le monde arabe**
- **Zawya: The Arab Thought Foundation launches its 10th Annual Arab Report on Cultural Development in Dubai**
- **وكالة أنباء الإمارات: "الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**
- **صحافة نت: "الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي**

مختلف/Various

- **المدينة الإخبارية: خبراء يناقشون سيادة الشعوب على غذائها في ظل الأزمات والحروب**

الإسكوا/ESCWA

إيلاف/الرأي/الاقتصادي:
مؤسّسة الفكر العربي تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي
الإثنين 9 أبريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، برعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات، والأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا ، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه. كما خصّ بالشكر معالي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وقال "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وأكّد الأمير خالد أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص. وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول."

واعتبر الأمير خالد أنّ "التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة

اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت الوزيرة الإماراتية نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت أن "البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي". وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر. ورأت أنّ "الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية"، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أوضح العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

صدى البلد:

"الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية

الإثنين 9 أبريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان"الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، برعاية نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة

وبحسب بيان، اليوم الاثنين، حضر الحفل الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني،ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا ، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية .

وقال الأمير خالد الفيصل: "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيدًا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعيًا وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيمانا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وأكّد أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعًا محوريًا ورئيسًا ."

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول ."

واعتبر أنّ "التقرير يُسهم إسهامًا كبيرًا في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتًا إلى أن "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولًا إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا ."

وألقت نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما

يعطيه طابعًا شموليًا رياديًا يسدّ نقصًا في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات .

وأكدّت أن "البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي."

وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت موردًا استراتيجيًا في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يومًا بعد آخر. ورأت معاليها أنّ "الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصًا دقيقًا لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية"، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارًا على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافدًا أساسيًا للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

العين الإخبارية:

[نورة الكعبي في"فكر16": البحث العلمي العربي دون مستوى الطموحات]

الإثنين 2018.4.9

في حفل تدشين التقرير العاشر للتنمية الثقافية
برعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، في حفل خاصّ أقيم في دبي.

جاء الحفل بحضور الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، "وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه"، كما خصّ بالشكر نورة الكعبي على حضورها و"مشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي."
وقال: "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."
وأكّد أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص. وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول."

واعتبر الفيصل أنّ "التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث

ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.
بدورها، ألقت نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت أن "البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي". وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر.

ورأت أنّ "الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية"، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت الكعبي في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ .
من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً لتطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أوضح العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.
وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

أخبار الأردن:

"الفكر العربي" تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الإثنين 2018.4.9

الفيصل: التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته

نورة الكعبي: البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي

رعت وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة نورة بنت محمد الكعبي إطلاق مؤسسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه"

وشارك في حفل إطلاق التقرير، الذي أقيم في دبي، وزير الثقافة نبيه شقم، بحضور الأمير خالد الفيصل آل سعود، رئيس المؤسّسة، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط المدير العام للمؤسسة، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

الفيصل

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بعامّة ودبي بخاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه.

كما خصّ بالشكر وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة الكعبي على حضورها ومشاركتها تقديم التقرير.

وقال الفيصل: "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهد الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وأكّد أن التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة "ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عملية إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتل تقنية المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

ورأى الفيصل أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمين على النمو الاقتصادي أو مشروطين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهية مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير، أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول."

واعتبر الفيصل أنّ التقرير "يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا.

ولفت إلى أن التقرير "يحثّنا على إيلاء عناية خاصة باستراتيجيات البحوث المستقبلية والمخصصات المكرسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسية، واضطرابات مجتمعية، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعية تكون الثقافة العلمية فيها ضحية تقاعسنا."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكرين وخبراء وأكاديميين وفنيين من داخل المؤسسة وخارجها. وأمِل بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، "ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها بخدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة."

الكعبي

الوزيرة الكعبي بدورها أكّدت الدور المحوري الذي تقوم به مؤسسة الفكر العربي في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية.

ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهميته من القضايا العلمية المتنوعة التي يتطرّق إليها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت الكعبي أن البحث العلمي في الدول العربية "دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول". و لاحظت أن الناظر إلى الواقع يجد "الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي". وركّزت على دور المعرفة التي "أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية"، بوصفها "الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر". ورأت أنّ "الابتكار الثقافي والفني نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير الذي يقدم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي والابتكار في الدول العربية."

ولفتت إلى أنّ الإمارات أطلقت "الاستراتيجية الوطنية للابتكار" التي تهدف لجعل الدولة ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي إلى أن يكون هذا التقرير "خطوة مهمة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية" من خلال "تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية."

وشكرت مؤسسة الفكر العربي على اختيار دولة الإمارات لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

العويط

من جانبه، أشار العَويط، في كلمته، إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجة إليها. ومن أبرز هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغ عددها خمساً وعشرين ورقة، امتدت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثن أيّ بلدٍ عربي، في المشرق والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في محاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقية أنشطته، والثقافة العلمية العربية، ودور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفي عربي، والعلم المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد العويط أنه من أبرز مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجهه هذا للمبادرة التي أَطلقتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكون هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتماد آليّات عمل ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أوضح العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورة تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

العرب اليوم:

مؤسّسة الفكر العربي تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الإثنين 2018.4.9

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان «الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه»، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي.

أقيم الحفل بحضور برعاية وحضور معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، والأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد على الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه. كما خصّ بالشكر معالي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وقال: «تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.»

وأكّد أن «التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً.»

ورأى الفيصل أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.
وأضاف: «المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول.»

واعتبر أنّ «التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار،

كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن»التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا.»

وشكر الفيصل جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت أن «البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي». وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر. ورأت معاليها أنّ «الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية»، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية،

والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أوضح أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

الشارقة 24:

"الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الإثنين 09, أبريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي، تقريرها العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلمي العربي: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، وذلك في حفل خاص أقيم في دبي.
الشارقة 24:

برعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت مؤسسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، وذلك في حفل خاص أقيم في دبي، بحضور الأمير خالد الفيصل، رئيس المؤسسة، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا ، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية .

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة ودبي بصفة خاصة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتية التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كل يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجه. كما خصّ بالشكر معالي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربي العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وقال: "تقدم مؤسسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها، ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلها موضوعياً وبالأرقام، ويركز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وأكد الفيصل أن التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتل تقنية المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً .

ورأى رئيس مؤسسة الفكر العربي، أنه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النمو الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها، وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل مما هي عليه في غيرها من هذه الدول."

واعتبر الأمير الفيصل، أن التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كل بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفية الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوترات سياسية، واضطرابات مجتمعية، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا ."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدم الفائدة المرجوة للقراء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، كلمة أكدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسسة الفكر العربي في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرق إلى إشكالات مسيرة التنمية .

ورأت معاليها أن التقرير يستمد أهميته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت معالي الوزيرة نورة الكعبي، أن البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي.

وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر.

ورأت معاليها أنّ الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، مؤكدة على أن الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية .
وشكرت معاليها في ختام كلمتها مؤسسة الفكر لبعربي على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عام مؤسسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته .

وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أن المؤسسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها .

وأكد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطور مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها، ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكد العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية.

ولفت إلى أن التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أطلقتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنه يشدّد على ضرورة أن تكون هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية .

كما أوضح العَويط أن هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاص، وضرورة تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلاقة تسمح للمؤسسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

الدستور:

[«الفكر العربي» تطلقُ تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي]

الإثنين 09/أبريل/2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، بعنوان «الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه»، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، بحضور الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، الأمير بندر بن خالد الفيصل، البروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، نبيه شقم وزير الثقافة الأردني، محمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، العالِم المصري فاروق الباز، أعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجده ولقيه في هذه الأيام من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدودًا، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلًا جديدًا للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه .

وقال: تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيدًا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعيًا وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.

وأكّد أن: التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعًا محوريًا ورئيسًا.

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص .

وأضاف: المجتمع المعرفي هو الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول.

واعتبر أنّ: التقرير يُسهم إسهامًا كبيرًا في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا.

ولفت إلى أن: التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا،

والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولًا إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا.

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية .

ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعًا شموليًا رياديًا يسدّ نقصًا في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات .

وأكدّت أن البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي .

وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت موردًا استراتيجيًا في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يومًا بعد آخر.

ورأت أن الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصًا دقيقًا لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، مؤكدة أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارًا على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافدًا أساسيًا للتنمية والنمو الاقتصادي.

من جانبه، أشار هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته .

وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعي للنهوض بها، مؤكدًا الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظرًا إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها، ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلًا في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانيًا في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمسًا وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثًا في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب، ويتجلّى رابعًا في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعيِّ والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية، ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضًا شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعيًا الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما، وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

البيان:

[التقرير العربي للتنمية الثقافية يستعرض آليات بناء اقتصاد المعرفة]

10 أبريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان «الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه»، الذي يستعرض آليات بناء اقتصاد المعرفة وغيرها من محاور، وذلك في حفل أقيم في دبي أمس، بحضور نورة بنت محمد الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، والأمير خالد الفيصل رئيس مؤسّسة الفكر العربي.

والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفيسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز.

وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية، والتي ستشارك صباح اليوم في فعاليات مؤتمر «فكر 16» المفتوح بجلساته للجمهور ويستمر حتى 12 الجاري في فندق غراند حياة بدبي.

مضرب الأمثال

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه.

التقرير العاشر

وأضاف خالد الفيصل: «تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها.

ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.«

وأكّد الفيصل أن التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً.

الألفية الثالثة

ورأى الفيصل أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.
وأضاف: المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها.

وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول.

واعتبر الفيصل أنّ التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا.

لافتاً إلى أن التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا.

فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا.«

دور محوري

وألقت معالي نورة الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية.

ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت معاليها أن البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي. وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية.

فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر. ورأت معاليها أنّ الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري.

وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية»، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ثلاث نقاط

من جانبه، أشار البروفيسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته.

وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ فيما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية.

والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

العربيات في سجلات براءة الاختراع (2010 - 2016)

البلد عدد طلبات براءة الاختراع المسجلة نسبة النساء المتقدمات فيها

السعودية 1477 16.9%

الإمارات 394 30.5%

مصر 302 10.6%

المغرب 236 27.1%

قطر 121 15.7%

الجزائر 43 14.0%

تونس 40 10.0%

سوريا 35 2.9%

لبنان 27 33.3%

البحرين 11 18.2%

عمان 11 00.0%

الأردن 8 12.5%

الكويت 8 37.5%

السودان 8 12.5%

ليبيا 5 00.0%

اليمن 5 20.0%

إضاءات وشهادات

يُعنى التقرير العاشر لمؤسسة الفكر العربي المعني بـ(الابتكار أو الاندثار = البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه)، كما يُذكر في مقدمة الكتاب، بمدى مقدرة مؤسسات التعليم العالي، التي أُنشئت أصلاً بهدف الربح، على تقديم أنماط من التعليم والتدريب والبحث العمليّ، تتناسب مع التحوّلات التي تشهدها منظمات التعليم في أنحاء العالم، وتستجيب لمتطلّبات التنمية الشاملة والمَستدامة.

وضم التقرير في مدخله شهادات نخبة من المفكرين والمبدعين والباحثين، وهم أحمد أبو الغيط أمين عامّ جامعة الدول العربية، والدكتور محمد علي الحكيم الأمين التنفيذي للإسكوا، والدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والدكتور عدنان شهاب الدين المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وفاروق الباز العالم الأميركي من أصل مصري.

وتمحورت شهادات كل من شهاب الدين وفاروق الباز وأبو الغيط حول التغييرات التاريخية التي وصفها البعض بالثورة الصناعية الرابع، والتي تشمل ثورة معرفية هائلة شملت مجالات الحياة كافة وابتكارات تقنية متميزة تشكل ركيزة لطفرة في تطوّر الجنس البشريّ ورقيه، وإن لم يواكبها العالم العربي بخطوات مماثلة.

لكونه في مرحلة حرجة تستدعي التفكّر والعمل الدؤوب لتغيير المسار. وأهمية تدريب الشباب والاستثمار في الموارد البشرية العربية، والانفتاح على الآخر والاستفادة دونما تحفظ من تجارب المجتمعات المتقدمة وخبراتها.

نافذة على المعرفة

التقت «البيان» ثلاثة من المستنيرين والمثقفين من بلدان عربية، هي : الإمارات ولبنان والسودان، حيث سألتهم عن جدوى حضور ومتابعة الإنسان العادي لمؤتمر "فكر 16"، الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي اليوم في دبي، إذ أكدوا أن مثل هذا المؤتمر نافذة خلاقة على المعرفة.

تشخيص الواقع

قال بلال البدور نائب رئيس مجلس إدارة ندوة الثقافة والعلوم في دبي : أي مؤتمر معني بالكلمة هو بمثابة نافذة على المعرفة، ويتوجه المؤتمر بجلساته وأنشطته إلى مختلف شرائح المجتمع من صنّاع القرار إلى المتلقي العادي، الذي يعنيه فهم ما يدور حوله في عالمنا العربي، ليكون قادراً على فهمها ومواجهتها بل ورسم منهج أو مسار لنفسه يساعده على تشخيص الواقع.

والأهم العثور على إجابات للعديد من التساؤلات التي تدور في ذهنه فيما يخص ما يمر به العالم العربي والغربي.

وبدوره، قال مسعود ضاهر أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية:

يعتني من يتابع جلسات المؤتمر سواء في إطار اهتماماته أو خارجها، ليس بالمعرفة وحدها بل بما تقدمه النقاشات بين مفكرين ومبدعين وأكاديميين وعلماء عرب، والتي ترتبط بنبض الواقع وانعكاساته سواء على مستوى المجتمع أو الفرد، ويخرج بزخم من الأفكار والرؤى تساعده على تحفيز أبنائه وتأسيس بيئة حاضنة فكرية ومعرفية، تساعدهم على الإبداع والابتكار الذي يعتبر صناعة تربط بين الفرد والمؤسسات وصناع القرار.

وتحدث الصادق الفقيه، دبلوماسي في السفارة السودانية عن جدوى المؤتمر: قضية المؤتمر الأساسية، النظر فيما ينتاب العالم العربي من أزمات الفوضى، وما خلفه الربيع العربي من حالات مضطربة في بعض المجتمعات. وهو بحث جدي في قضية الاستقرار والتنمية ورفاهية شعوبنا والنظر فيما يعطل هذه القيم الإيجابية. و

سيكتسب المتلقي معارف جديدة كالاطلاع على تصورات كثيرة مترابطة ومتشابكة التي تهم حياته كفرد وجزء من مجتمعات تحاول بعقول مفكريها ومثقفيها الخروج بحلول لحياته في الحاضر والمستقبل.

منشورات «أفق»
يحرص فريق عمل «فكر 16» على إصدار نشرة يومية تضمن عددها الأول المتزامن مع إطلاق التقرير برنامج المؤتمر الذي يناقش «تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار»، ونبذة عن كتاب المؤسسة الجديد أفق بعنوان «نحو نموذجٍ ثقافيٍّ جديد في عالمٍ متحوّل»، وملحق «أفق» الثقافي الشهري.

محاور التقرير

الفصل الأول: البحوث العلمية والتعليم العالي رافعة الابتكار والتنمية

الفصل الثاني: الثقافة والتوجهات العلمية المتاحة

الفصل الثالث: الابتكار والتطوير التكنولوجي

الفصل الرابع: آليات بناء اقتصاد المعرفة

الفصل الخامس: البحوث في خدمة المجتمع

الخاتمة: الرؤية.. والموارد والجدوى

آليات بناء اقتصاد المعرفة

يشير الدليل التجريبيّ الحديث حول أثر العَجز المعرفي والتكنولوجي وعوامل أخرى على الفروقات في النموّ الاقتصاديّ إلا أنّ إمكانيّة اللّحاق بالآخرين موجودة، لكنّها تتحقق فقط في الدول التي لديها «قدرة اجتماعيّة» قويّة، أي تلك الدول التي تستطيع تحريك الموارد الضروريّة (الاستثمارات، والتعليم، والبحوث، والتنمية..

وتشير بحوث تدريبية عدّة إلى أن الاستثمارات في البنى التحتية، والبحوث والتنمية والتعليم يجب أن يُنظر إليها كمكملات وليس كبدائل للنمو الاقتصادي، فالنظريّات القديمة للنموّ تتعامل مع التكنولوجيّات على أنها «مخططات» أو «تصاميم» يمكن المتاجرة بها في الأسواق، بينما تتعامل النظريات الحديثة للنمو معها وكأنها جزء لا يتجزأ من المؤسسة وقدراتها المعرفية.

الأيام:

مؤسسة الفكر العربي تطلق تقريرها العربي العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الثلاثاء 10 ابريل 2018

رعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت مؤسسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان «الابتكار أو الاندثار - البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه»، وذلك في حفل خاص أقيم في دبي، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسسة الفكر العربي، وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى صاحب السمو الأمير خالد الفيصل كلمة استهلها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة ودبي بصفة خاصة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كل ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتية التي لا تعرف للنجاح حدودًا، وهي في كل يوم، تضرب مثلاً جديدًا للتقدم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجه. كما خص بالشكر وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربي العاشر لمؤسسة الفكر العربي.

وقال سموه: «تقدم مؤسسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهد الوطن العربي مزيدا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئية، كالتصحر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلها موضوعيا وبالأرقام، ويركز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.»

وأكد سموه أن «التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة، ما هو إلا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عملية إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتل تقنية المعلومات في هذا الإطار موقعًا محوريًا ورئيسًا.»

ورأى سموه أنه في الألفية الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعد تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمين على النمو الاقتصادي أو مشروطين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: «المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهية مواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يطلعنا التقرير أن تنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدلات النمو الاقتصادي لديها أقل مما هي عليه في غيرها من هذه الدول.»

واعتبر سموه أن «التقرير يسهم إسهاما كبيرا في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطط وللباحث ولصانع القرار، كل بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتًا إلى أن «التقرير يحثنا على إيلاء عناية خاصة باستراتيجيات البحوث المستقبلية والمخصصات المكرسة لتمويلها، وكأنه يدق بذلك ناقوس الخطر، فيحذرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفية الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإما مواجهة التحديات المصيرية من فقر وبطالة، وهجرات، وتوترات سياسية، واضطرابات مجتمعية، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولا إلى التنمية الشاملة والمستدامة، أو نبقى أسرى تبعية تكون الثقافة العلمية فيها ضحية تقاعسنا.»

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسسة الفكر العربي في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أن التقرير يستمد أهميته من القضايا العلمية المتنوعة التي يتطرق لها بما يعطيه طابعًا شموليًا رياديًا يسد نقصًا في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعددة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدت أن «البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي». وركزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت موردًا استراتيجيًا في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يومًا بعد آخر. ورأت معاليها أن «الابتكار الثقافي والفني نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدم تشخيصًا دقيقًا لأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي والابتكار في الدول العربية»، مؤكدة على أن الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارًا على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافدًا أساسيًا للتنمية والنمو الاقتصادي.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العويط، مدير عام مؤسسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلق بالتقرير، وخصائصه وسماته، وأبرز استنتاجاته وتوصياته. وأوضح أن دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مرتبطة بصورة أساسية، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطورات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرض واقعها الحالي في وطننا العربي، ويبرز تحدياتها، ويستشرف آفاقها ومآلاتها.

ولفت العويط إلى أن المؤسسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وضعت في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعي للنهوض بها. وأكد على الحاجة بصورة دورية إلى إصدار تقارير عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظرًا إلى تطور مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتها بمختلف القطاعات، وقدرتها على مجابهة التحديات التي تواجهها الدول.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في محاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقية أنشطته، والثقافة العلمية العربية، ودور اللغة العربية في قيام مجتمع معرفي عربي، والعلم المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقها.

صحيفة البيان:

"مؤسّسة الفكر العربي" تطلقُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الثلاثاء 10 ابريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار - البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، برعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، بحضور الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفيسور هنري العَويط مدير سَنَةّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة سَنَةّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في تِلْكَ الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان تِلْكَ الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه.

كذلك علي الجانب الأخر خصّ بالشكر وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وحَكَى فِي غُضُونٌ قليل: "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر تِلْكَ المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

ورَسَّخَ أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ماذا تعرف عن إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة؛ حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنية المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة تِلْكَ، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بِصُورَةِ سَنَة ومصادرها العلمية والتكنولوجية بِصُورَةِ خاص.

وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهية مُواطنيها؛ وبالتالي لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير، أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من تِلْكَ الدول."

وزاد: "التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية الْمُتَنَوِّعَةُ، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا."

وأكمل: "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة بإستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة؛ لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّةٍ تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية.

ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من أَثْناء عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

ورَسَّخَّت أن "البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها تِلْكَ الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي."

وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً إستراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر.

وأوضحت أنّ "الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية"، مؤكدة على أن الإمارات أطلقت الإستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى دُوَلَ الْكُرَةُ الْأَرْضِيَّةُ من أَثْناء تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من أَثْناء تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أَشكَالُ جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير سَنَةً مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته.

وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أن المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى تَحْصِيل واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها.

ورَسَّخَ على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ تِلْكَ الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أولاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أي بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأَشْكَالُ التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

ورَسَّخَ العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أن التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كذلك علي الجانب الأخر أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ تِلْكَ التنمية المُستدامة كذلك علي الناحية الأخري ، بِصُورَةٍ عام أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات تِلْكَ التنمية.

كذلك علي الجانب الأخر أوضح العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد أجتماعات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

قنطرة:

تقرير مؤسسة الفكر العربي للتنمية الثقافية يركز على البحث العلمي: مستقبل العرب....الابتكار أو الاندثار

الثلاثاء 10 ابريل 2018

طلقت مؤسسة الفكر العربي تقريرها العاشر للتنمية الثقافية والذي جاء بعنوان "الابتكار أو الاندثار - البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه". ودعا تقرير التنمية الثقافية ضمن توصياته إلى نشر الثقافة العلمية كونها المنطلق الأساس لنجاح الثقافة التنموية وتشجيع الابتكار والبحوث العلمية.

جاء التقرير في خمسة فصول هي البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية، الثقافة والتوجهات العلمية المتاحة، الابتكار والتطوير التكنولوجي: آليات بناء اقتصاد المعرفة، البحوث في خدمة المجتمع، كما تضمن التقرير 25 ورقة بحثية امتدت على أكثر من 500 صفحة.

وأشار التقرير إلى أن التحدي الرئيسي للتنمية المعاصرة في العالم العربي هو الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والمصادر غير المتجددة، لافتا إلى ضرورة دخول العرب مجتمعات المعرفة والإنتاج من خلال رفع مستوى الطلاب وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وربط مؤسساته بالحاضنات ودور الاستشارات والمؤسسات العامة وذلك وفق خطة طويلة الأمد يشارك الجميع في وضعها.

كما دعا التقرير إلى النظر بعين الاعتبار إلى الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة كجزء أساسي من المستقبل التنموي للعالم العربي. وخلص إلى أن الأزمات التي تمر بها الدول العربية اليوم سببها القصور في استثمار وإعادة إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية، ما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وقال الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسسة الفكر العربي في كلمة ألقاها في حفل إطلاق التقرير في دبي اليوم الاثنين، إن "مؤسسة الفكر العربي تقدم للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهد الوطن العربي مزيدا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئية، كالتصحر وندرة المياه وتلوثها."

وأضاف أن التقرير "يستعرض هذه المشكلات موضوعيا وبالأرقام، ويركز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

كما أوضح أن التقرير يسهم في توفير قاعدة من المعارف العلمية والبيانات المنضبطة والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة "كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطط وللباحث ولصانع القرار، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا."

نشر الثقافة العلمية....ضرورة حياتية

بدورها أكدت نورة الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات، أن البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول. وقالت إن "الناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي."

وأضافت أن الابتكار الثقافي والفني نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير.

ودعت الكعبي إلى أن يكون هذا التقرير "خطوة مهمة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمية التحولات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية."

وعقب إعلان التقرير قال هنري العويط، مدير عام مؤسسة الفكر العربي، إن من أبرز خصائص التقرير طابعه الشمولي وتعدد الموضوعات التي عالجها ومداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثن أي بلد عربي وفي جنسيات المشاركين في تأليفه.

وأضاف أن أهمية التقرير تكمن في طابعه الاستشرافي وفي تركيزه على أهمية صياغة رؤى وتصورات واقتراحات حول المستقبلات المرجوة والممكنة لما تخطط له الدول العربية من مبادرات في الأمدين القريب والمتوسط وللسبل التي ينبغي أن تنتهجها سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تعتمدها.

ودعا تقرير التنمية الثقافية ضمن توصياته إلى نشر الثقافة العلمية كونها المنطلق الأساس لنجاح الثقافة التنموية وتشجيع الابتكار والبحوث العلمية والتطوير التكنولوجي لما لكل ذلك من دور في توليد فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر.

وأوصى بضرورة وضع استراتيجيات بديلة لتحفيز الابتكار، بينها تأسيس منظومات وطنية للابتكار يمكنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن إطلاق المبادرات الملائمة للارتقاء بالأنظمة البيئية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وريادة الأعمال في الدول العربية.

وجاء إطلاق التقرير اليوم الاثنين عشية بدء مؤتمر "فكر 16"، الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي في الإمارات في الفترة من العاشر إلى الثاني عشر من أبريل & نيسان. (رويترز)

الوطن:

تقرير مؤسسة الفكر العربي للتنمية الثقافية يركز في البحث العلمي

الأثنين 9 أبريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي في دبي الاثنين، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، فيما أشار التقرير إلى أن "التحدي الرئيس للتنمية المعاصرة في العالم العربي هو الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والمصادر غير المتجددة."

وجاء التقرير في 5 فصول هي البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية، الثقافة والتوجهات العلمية المتاحة، الابتكار والتطوير التكنولوجي: آليات بناء اقتصاد المعرفة، البحوث في خدمة المجتمع، كما تضمن التقرير 25 ورقة بحثية امتدت على أكثر من 500 صفحة. وأشار التقرير إلى أن التحدي الرئيس للتنمية المعاصرة في العالم العربي هو الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والمصادر غير المتجددة لافتا إلى ضرورة دخول العرب مجتمعات المعرفة والإنتاج من خلال رفع مستوى الطلاب وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وربط مؤسساته بالحاضنات ودور الاستشارات والمؤسسات العامة وذلك وفق خطة طويلة الأمد يشارك الجميع في وضعها. ودعا التقرير إلى النظر بعين الاعتبار إلى الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة كجزء أساسي من المستقبل التنموي للعالم العربي. وخلص إلى أن الأزمات التي تمر بها الدول العربية اليوم سببها القصور في استثمار وإعادة إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية، ما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

ودعا التقرير ضمن توصياته إلى نشر "الثقافة العلمية" كونها المنطلق الأساس لنجاح الثقافة التنموية وتشجيع الابتكار والبحوث العلمية والتطوير التكنولوجي لما لكل ذلك من دور في توليد فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر.

وأوصى بضرورة وضع استراتيجيات بديلة لتحفيز الابتكار، بينها تأسيس منظومات وطنية للابتكار يمكنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن إطلاق المبادرات الملائمة للارتقاء بالأنظمة البيئية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وريادة الأعمال في الدول العربية.

وجاء إطلاق التقرير الاثنين عشية بدء مؤتمر "فكر 16" الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي في الإمارات في الفترة من 10 إلى 12 أبريل الجاري.

وتنطلق الثلاثاء فعاليات المؤتمر تحت عنوان "تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار"، ويستمر على مدار 3 أيام، ويتضمن المؤتمر ثلاث جلسات عامّة تتمحور حول "دور القوى الدولية"، و"دور المنظّمات الإقليمية والدولية في صناعة الاستقرار"، و"سُبُل صناعة الاستقرار". كما ستُعقد مجموعتان من الجلسات المتخصّصة المتزامنة تتمحور الأولى حول "الفوضى: جذورها وأسبابها ومظاهرها ونتائجها"، والثانية حول "صناعة الاستقرار: مساهمات القطاعات المؤثّرة."

وفي اليوم الأخير تُعقد ندوة حول أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، وإسهامها في التنمية الشاملة والمستدامة وصناعة الاستقرار. ويُختتم المؤتمر بجلسة تحت عنوان: "نحو إنسان عربي جديد."

وشهد حفل إطلاق التقرير الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفيسور هنري العَويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا ، والدكتور فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

الحروب والنزاعات والخلافات

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة أكد فيها أن مؤسّسة الفكر العربي تقدم للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها.

ويستعرض التقرير العاشر المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.

وأوضح أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

وأضاف خالد الفيصل أنّه "في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص". وأضاف "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول."

واعتبر أنّ "التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا."

وقال إن مؤسسة الفكر العربي تقدم للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهد الوطن العربي مزيدا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئية، كالتصحر وندرة المياه وتلوثها.

وأضاف أن "التقرير يستعرض هذه المشكلات موضوعيا وبالأرقام، ويركز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وذكر أن "التقرير يسهم في توفير قاعدة من المعارف العلمية والبيانات المنضبطة والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة "كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطط وللباحث ولصانع القرار، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا."

البحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا

وتحدث البروفيسور هنري العَويط، مدير عام مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته عن 3 نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء

الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد العويط أنه "من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية". ولفت إلى أنّ "التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة مطلع عام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية."

وأوضح العَويط أنّ "هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة."

وخلص إلى "الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما."

وألقت نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية.

وأشارت إلى أن التقرير السنوي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ "التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات."

الوسط:

"مؤسّسة الفكر العربي" تقوم بتنفيذُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الثلاثاء 10 ابريل 2018

"مؤسّسة الفكر العربي" تقوم بتنفيذُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي حسبما ذكر صحيفة سبق الإلكترونية ينقل لكم موقع صحيفة الوسط محتوي خبر "مؤسّسة الفكر العربي" تقوم بتنفيذُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي.

صحيفة الوسط - أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار - البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، برعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، بحضور الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفيسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في صحيفة الوسط العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تابع للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه.

كما خصّ بالشكر وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تحضير التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وذكر: "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ صحيفة الوسط العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وأثبت أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة؛ حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنية المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة صحيفة الوسط ورفع مستوى المعيشة قائمَين على الأزدهارّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهية مُواطنيها؛ وبالتالي لا يجوز بعد الأن، بحسب ما يُطلعنا التقرير، أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أضخم مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات الأزدهار الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول."

وزاد: "التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا."

وأكمل: "التقرير يطلبّنا على إيلاء عناية خاصّة بإستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة؛ لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار

يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّةٍ تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة صحيفة الوسط العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع الشغل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات تجمع التنمية.

ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تحضير شركة من التوصيات والاقتراحات.

وأثبتّت أن "البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي."

وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً إستراتيجياً في صحيفة الوسط الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر.

وأوضحت أنّ "الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية"، مؤكدة على أن الإمارات أطلقت الإستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات الأن واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من ناحيته، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته.

وأشار أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أن المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى أبحاث واقع البحث العلمي في صحيفة الوسط العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى شركة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها.

وأثبت على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار معلوماتَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على شركة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أولاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ مجموعُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أضخم من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أي بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء صحيفة الوسط العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط الترابط المشترك العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأثبت العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أن التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أشار العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل سُلُوك البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء رؤية التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى أبحاث دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من الترابط المشترك مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

عيون الخليج:

"مؤسّسة الفكر العربي" تطلقُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الثلاثاء 10 ابريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار - البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه"، برعاية وحضور نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، بحضور الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفيسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه.

كما خصّ بالشكر وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وقال: "تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع."

وأكد أن "التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة؛ حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنية المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً."

ورأى أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: "المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهية مُواطنيها؛ وبالتالي لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير، أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول."

وزاد: "التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا."

وأكمل: "التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة بإستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة؛ لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّةٍ تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا."

وشكر جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية.

ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت أن "البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي."

وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً إستراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر.

وأوضحت أنّ "الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية"، مؤكدة على أن الإمارات أطلقت الإستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته.

وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أن المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها.

وأكد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أولاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أي بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكد العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أن التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أوضح العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

وكالة عمون:

مؤسّسة الفكر العربي تطلقُ تقريرها العربيّ العاشر للتنمية الثقافية من دبي

2018-04-09

عمون - برعاية وحضور معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان 'الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه'، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي، بحضور صاحب السموّ الملكي الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، وصاحب السموّ الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا ، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية .

وألقى صاحب السموّ الأمير خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه. كما خصّ بالشكر معالي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وقال سموّه: 'تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.'

وأكّد سموّه أن 'التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً .'

ورأى سموّه أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص.

وأضاف: 'المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول .'

واعتبر سموّه أنّ 'التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن 'التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا .'

وشكر سموّه جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب، ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت معالي الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع

بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات .
وأكدّت معاليها أن 'البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي'. وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر. ورأت معاليها أنّ 'الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية'، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.
ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية .
وشكرت معاليها في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ .
من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.
ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.
وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرز هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.
ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها .
وأكّد العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية .
كما أوضح العَويط أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

الأفق نيوز:

مؤسّسة الفكر العربي تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الاثنين 9 أبريل 2018

أطلقت مؤسّسة الفكر العربي التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان «الابتكار أو الاندثار- البحث العلميّ العربيّ: واقعه وتحدّياته وآفاقه»، وذلك في حفل خاصّ أقيم في دبي.

أقيم الحفل بحضور برعاية وحضور معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، والأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والأمير بندر بن خالد الفيصل، والبروفسور هنري العَويط مدير عامّ مؤسسة الفكر العربي، ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني، ومحمد على الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتّحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، والعالِم المصري فاروق الباز، وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وألقى خالد الفيصل كلمة استهلّها بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتّحدة بصفة عامّة ودبي بصفة خاصّة، على الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى كلّ ما وجدناه ولقيناه في هذه الأيام المباركة من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قِبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتيّة التي لا تعرف للنجاح حدوداً، وهي في كلّ يوم، تضرب مثلاً جديداً للتقدّم والازدهار وسبل المعرفة في كل توجّه. كما خصّ بالشكر معالي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة نورة الكعبي على حضورها ومشاركتنا تقديم التقرير العربيّ العاشر لمؤسّسة الفكر العربي.

وقال: «تقدّم مؤسّسة الفكر العربي للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهدُ الوطن العربي مزيداً من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئيّة، كالتصحّر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوّثها. ويستعرض التقرير العاشر هذه المشكلات كلّها موضوعياً وبالأرقام، ويركّز هذا العام على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة، ليعكس إيماننا بدور الفكر والعلم والثقافة في النهوض من مرارات هذا الواقع.»

وأكّد أن «التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمُستدامة، ما هو إلّا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلّباته، هذا العصر القائم على المعرفة، وعلى اقتصاد المعرفة، حيث تنشأ علاقة عضوية بين عمليّة إنتاج المعرفة واستثمارها من جهة، والنموّ الاقتصادي من جهة أخرى، وحيث تحتلّ تقنيّة المعلومات في هذا الإطار موقعاً محورياً ورئيساً.»

ورأى الفيصل أنّه في الألفيّة الثالثة هذه، ومفاهيمها التنموية الجديدة، لم يعُد تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى المعيشة قائمَين على النموّ الاقتصادي أو مشروطَين به فحسب، بل على المعرفة بشكل عام ومصادرها العلمية والتكنولوجية بشكل خاص. وأضاف: «المجتمع المعرفي هو المجتمع الذي يولّد المعرفة وينشرها ويستثمرها من أجل ازدهار الأوطان ورفاهيّة مُواطنيها. وبالتالي، لا يجوز بعد اليوم، بحسب ما يُطلعنا التقرير أن تُنفق الدول العربية على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تنفقه دول نامية كثيرة، في حين تبقى معدّلات النمو الاقتصادي لديها أقل ممّا هي عليه في غيرها من هذه الدول.»

واعتبر أنّ «التقرير يُسهم إسهاماً كبيراً في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطّط وللباحث ولصانع القرار، كلّ بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا، لافتاً إلى أن»التقرير يحثّنا على إيلاء عناية خاصّة باستراتيجيات البحوث المستقبليّة والمخصّصات المكرّسة لتمويلها، وكأنّه يدقّ بذلك ناقوس الخطر، فيحذّرنا من تفويت فرصة اللحاق بالثورة المعرفيّة الرابعة، لأن الفرصة لا تزال متاحة أمامنا، والقرار يعود إلينا، فإمّا مواجهة التحدّيات المصيريّة من فقر وبطالة، وهجرات، وتوتّرات سياسيّة، واضطرابات مجتمعيّة، مستعينين بمنظومة كاملة ومتكاملة تبدأ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وصولاً إلى التنمية الشاملة والمُستدامة، أو نبقى أسرى تبعيّة تكون الثقافة العلمية فيها ضحيّة تقاعسنا.»

وشكر الفيصل جميع الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير، منسّقين وهيئة استشاريين ومفكّرين وخبراء وأكاديميين وفنّيين من داخل مؤسّسة الفكر العربي وخارجها، معرباً عن أمله بأن يكون قد قدّم الفائدة المرجوة للقرّاء والباحثين وصنّاع القرار العرب،

ترجمة لرسالة مؤسّستنا وتجسيداً لالتزامها في خدمة الوطن العربي، بما يُسهم في بناء نهضته وتحقيق تنميته الشاملة والمُستدامة.

وألقت الوزيرة نورة الكعبي كلمة أكّدت فيها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسّسة الفكر العربيّ في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرّق إلى إشكالات مسيرة التنمية. ورأت أنّ التقرير يستمدّ أهمّيته من القضايا العلمية المتنوّعة التي يتطرّق لها بما يعطيه طابعاً شمولياً ريادياً يسدّ نقصاً في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعدّدة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وأكدّت أن «البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي». وركّزت في كلمتها على دور المعرفة التي أصبحت مورداً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية، فهي الثروة التي لا تنضب، بل يزداد حجمها يوماً بعد آخر. ورأت معاليها أنّ «الابتكار الثقافي والفنّي نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدّم تشخيصاً دقيقاً لأنشطة البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار في الدول العربية»، مؤكدة على أنّ الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافداً أساسياً للتنمية والنمو الاقتصادي.

ودعت الكعبي في كلمتها إلى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمّة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمّية التحوّلات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت في ختام كلمتها مؤسّسة الفكر العربيّ على اختيار دولة الإمارات العربية المتّحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمّية الثقافة والمعرفة كمقوّمات أساسية للدولة القويّة، وأسّس صروحاً ومشاريع ثقافية يُشار لها بالبنان، ووفّر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفنّ.

من جانبه، أشار البروفسور هنري العَويط، مدير عامّ مؤسّسة الفكر العربي، في كلمته إلى ثلاث نقاط تتعلّق بالتقرير، وخصائِصِه وسِماته، وأبرز استنتاجاتِه وتوصياته. وأوضح أنّ دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مُرتبطة بصورة أساسيّة، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطوّرات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرِضُ واقعَها الحالي في وطننا العربي، ويُبرز تحدّياتِها، ويستشرف آفاقَها ومآلاتِها.

ولفت العويط إلى أنّ المؤسّسة لا تدّعي احتكار المبادرة إلى دراسة واقع البحث العلمي في الوطن العربي، فقد وُضِعَتْ في ما مضى مجموعة من التقارير لتشخيص أوضاع منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار في الدول العربية، والسعيِ للنهوض بها. وأكّد على الحاجة بصورةٍ دورية إلى إصدار تقاريرَ عربية تعالج قضايا البحث العلمي، نظراً إلى تطوّر مفاهيم البحوث العلمية وعلاقتِها بمختلف القطاعات، وقدرتِها على مجابهة التحدّيات التي تواجهها الدول.

وركّز العَويط على مجموعة الخصائص والمزايا التي يتّسمُ بها التقرير كي يلبي تطلعات مجتمعاتِنا ويعكس الخِدمات التي يطمح إلى تقديمها، وهي بأمسّ الحاجةِ إليها. ومن أبرزِ هذه الخصائص طابَعُه الشموليّ، وهو يتجلّى أوّلاً في فصولِه الخمسة التي تتناول: البحوث العلمية والتعليم العالي، رافعة الابتكار والتنمية؛ الثقافة والتوجّهات العلمية المُتاحة؛ الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ آليات بناء اقتصاد المعرفة؛ البحوث في خدمة المجتمع. ويتجلّى ثانياً في تعدّد الموضوعات التي عالجَها كُتّاب التقرير في أوراقهم البحثية، وقد بلغَ عددُها خمساً وعشرين ورقة، امتدّت على أكثر من خمسمئة صفحة، وغطّت مختلف

الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار. ويتجلّى ثالثاً في مداه الاستقصائي الجغرافي الذي لم يستثنِ أيّ بلدٍ عربي، في المشرقِ والمغرب. ويتجلّى رابعاً في جنسيّات المشاركين في تأليفِه، الذين يمثلون مختلف أنحاء الوطن العربي.

ولفت العويط إلى وفرة ما يشتمل عليه التقرير من موضوعات تمتاز بجدّتها، ومن بينها البحوث العلمية العربية في مَحاور العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي وصدقيّة أنشطتِه، والثقافة العلمية العربية، ودَور اللّغة العربية في قيامِ مجتمعٍ معرفيٍّ عربي، والعِلمُ المفتوح والمشاع الإبداعي، والمردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأنماط التعاون العربي والأوروبي، والمرأة وعلوم التكنولوجيا وإنتاج المعارف، والإعلام والنشر العلمي، وغيرُها من الموضوعات الجديدة التي لم تتطرّق إليها الإصدارات العربية ذات الصلة، أو قلّما حظيت فيها بالمكانة التي تستحقّها.

وأكّد العويط أنه من أبرزِ مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتلّه الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية. ولفت إلى أنّ التقرير يستجيب في توجّهه هذا للمبادرة التي أَطلَقَتها منظّمة الأمم المتّحدة في مطلع العام 2016 لتحقيقِ خطّة التنمية المُستدامة 2030، كما أنّه يشدّد على ضرورة أن تكونَ هذه التنمية المُستدامة أيضاً شاملة، بكلّ ما لهذه الصفة من أبعاد، داعياً الدول العربية إلى اعتمادِ آليّات عملٍ ملائمة وفعّالة لربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأولويّات هذه التنمية.

كما أوضح أنّ هذا التقرير يمثّل محاولة لتحليل أداء البلدان العربية في سعيِها لتكوين منظومات وطنية ناشطة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصّل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دولٍ متقدّمة ونامية أجرَت مراجعاتٍ شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتّصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاصّ، وضرورةَ تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصُعُد المحلية، وضمن تخصّصات محدّدة، وبذل عناية فائقة بالتعليم والتربية في جميع مراحلهما. وتبنّي أساليب مبتكرَة للتعاون العربي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ترتكز على أسس متينة من السياسات والتشريعات، وتولّد مبادرات خلّاقة تسمح للمؤسّسات العربية بالاستفادة من العلميّين والمبتكرين العرب في بلدان الانتشار.

L'Orient le Jour:

[« Innover ou disparaître », état des lieux de la recherche scientifique dans le monde arabe]

10 Avril 2018

La fondation de la Pensée arabe tient à Dubaï sur trois jours (8-12 avril) sa conférence annuelle.

« Quel est l'avenir de l'islam ? Va-t-il sortir de son déclin sans fin ? Est-ce qu'il va réussir à se détacher de ses formes extrémistes ? » s'interroge Paul Ricœur dans un entretien accordé à Ouest-France en 2013. Certes, la révolution numérique a touché le monde arabo-musulman au même titre que le monde entier, mais l'islam continue d'être, ajoute Ricœur, « ni le lieu de la créativité scientifique ni celui du développement économique. À voir les prix Nobel et les brevets d'invention, c'est le monde occidental qui produit à la fois les savoirs et la puissance. Alors que l'islam a eu sa grande période à Cordoue, aux XI et XIIe siècles, il a décliné depuis. Le passage par l'Empire ottoman a été son endormissement ».C'est au réveil de l'islam que la fondation de la Pensée arabe, une organisation créée en 2001 à l'initiative de l'émir Khaled ben Fayçal ben Abdel Aziz, gouverneur de La Mecque, se propose de contribuer, en se concentrant sur le monde arabo-musulman. Et c'est sur le thème de la recherche scientifique que la fondation a choisi d'organiser sa conférence annuelle. Celle-ci s'étale sur trois jours, à Dubaï, sur le thème « Innover ou disparaître » (8-12 avril). Au cours d'une conférence inaugurale dimanche, en présence de son fondateur, de la ministre de la Culture de Dubaï et du secrétaire général de l'Escwa, cette institution, basée à Beyrouth et dont le directeur général est le professeur libanais Henri Awit, a fait un premier état des lieux. Et, inutile d'insister, il n'est pas à l'avantage du monde musulman. Celui-ci dépense moins que 1 % de ses budgets colossaux à la recherche scientifique, alors que, dans les pays avancés, ce pourcentage se situe autour de 3-4 %, et qu'à eux seuls, Chypre, la Turquie et l'Iran dépensent autant que tout le monde arabe réuni (9,2 milliards de dollars environ).
Pourquoi ce fossé immense entre le monde musulman, et spécifiquement le monde arabo-musulman, et l'Occident, en matière de recherche scientifique ? Ce qui est en cause, évidemment, ce ne sont pas les moyens. Les immenses richesses dont peuvent se prévaloir les pays de la Ligue arabe ne sont certainement pas en cause, malgré la course effrénée au développement de certains d'entre eux, continuellement dépassés par une démographie galopante. Ce qui est en cause, c'est un esprit, une culture, une attitude à l'égard du monde et du savoir. Preuve en est, le succès éclatant de certains chercheurs arabes quand ils sont placés dans un milieu qui apprécie la recherche à sa juste valeur.

Consommer ou produire ?
Le monde musulman va-t-il donc continuer de consommer du savoir plutôt que d'en produire ? Il n'est pas simple de répondre à cette question. Et la fondation de la Pensée arabe ne tente pas de le faire. Par contre, ce qu'elle fait, souligne son directeur Henri Awit, c'est « mettre le doigt sur la plaie », c'est fournir des chiffres honnêtes, fiables, sans concessions, tout en proposant une « feuille de route » pour combler l'énorme fossé entre ce qui est et ce qui est souhaitable. « Près de 70 % des données du rapport établi par la fondation sur ce sujet sont nouvelles », souligne le directeur de l'ONG. Et si le message s'adresse d'abord aux élites gouvernantes, l'espoir déclaré de ceux qui veillent sur les destinées de la fondation, c'est qu'ils soient aussi popularisés que

possible par les médias et les réseaux sociaux. La fondation ne cache pas son ambition de jouer le clairon de réveil.
Du reste, par recherche scientifique, la fondation ne vise pas seulement les sciences exactes. Elle déplore aussi la rareté de la recherche en sciences humaines. Les dirigeants de la fondation se tiennent volontairement à l'écart du débat religieux, tout en ayant conscience que l'étude des conditions sociales et psychologiques d'apparition de l'extrémisme religieux entre dans les prérogatives de la raison. Car la recherche scientifique est en effet directement liée, par eux, au développement durable. Elle l'est aussi incontestablement, peut-on ajouter, à la bonne gouvernance. On peut dire en effet, sans grand risque de se tromper, que la maturité des États arabes se mesurera à leur capacité de se doter d'institutions, et de les faire évoluer vers la démocratie, en réduisant progressivement la part du fait du prince dans cette gouvernance. Mais ça ne peut venir vite. Il y faudra probablement plusieurs générations. La tentation de la voie courte, celle des résultats rapides, sera toujours l'un des écueils auquels se heurteront les dirigeants du monde arabe. Une meilleure garantie réside dans la voie longue. C'est celle qu'a choisi d'emprunter la fondation de la Pensée arabe, qui s'est fixé 2030 pour horizon d'étape, dans la conviction qu'investir dans la recherche et l'éducation reste l'une de ses meilleures garanties de succès.

Zawya:

[The Arab Thought Foundation launches its 10th Annual Arab Report on Cultural Development in Dubai]

09 APRIL, 2018

Dubai, UAE: Under the patronage and presence of the Her Excellency Noura Al Kaabi, UAE Minister of Culture and Knowledge Development, the Arab Thought Foundation launched the 10th Annual Arab Report on Cultural Development. At a special ceremony held at the Grand Hyatt Dubai, the report, titled Innovation or Extinction? Scientific Research in the Arab World: Realities, Challenges and Perspectives, was presented in the presence of His Royal Highness Prince Khalid Al Faisal, President of the Arab Thought Foundation.
The event was attended by: His Royal Highness Prince Khalid Al Faisal, President of the Arab Thought Foundation, His Royal Highness Prince Bandar Bin Khalid Al Faisal, Chairman of the Arab Thought Foundation; Dr. Henri Al Awit, Director General of the Arab Thought Foundation; His Excellency Nabih Shuqum, Minister of Culture of the Hashemite Kingdom of Jordan; His Excellency Mohamed Ali Alhakim, Executive Secretary of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Dr. Farouk El-Baz, Director of the Center for Remote Sensing and Research Professor at the Departments of Archaeology and Electrical & Computer Engineering, the Arab Thought Foundation's Board of Directors and Board of Trustees; as well as numerous high-caliber intellectuals, academics, scientists and diplomats.

The launch of the 10th Annual Arab Report on Cultural Development was opened with a speech by H.R.H. Prince Khalid Al Faisal, during which he thanked the United Arab Emirates and Dubai for hosting the FIKR16 Conference and for their support in nurturing the development of culture and thought in the Arab world. His Royal Highness noted that the UAE has become an example for young countries in the region by continually setting new benchmarks for advancement, prosperity and knowledge. His Royal Highness also thanked Her Excellency Noura Al Kaabi, UAE Minister of Culture and Knowledge Development for her attendance and support.

In his speech, His Royal Highness Prince Khalid Al Faisal said: "The Arab Thought Foundation has now published 10 consecutive Arab Reports on Cultural Development, despite the Arab world witnessing wars, conflicts and political differences resulting in economic, social and cultural crises that coincided with environmental challenges such as desertification, declining forest areas, water scarcity and pollution."

"The tenth report objectively and comprehensively reviews each of these subjects, with a focus this year on scientific research, technological developments and innovation, in addition to their roles in supporting comprehensive sustainable development. Such efforts stand as a reflection of our faith in knowledge, science and culture when it comes to alleviating the bitterness of our reality," continued H.R.H. Prince Khalid Al Faisal.

His Royal Highness then added: "The study of scientific research, technological advancement, and innovation – and their relationship to comprehensive and sustainable development – is a requirement for the creation of modern development strategies. In today's world, relationships

have naturally been formed between knowledge generation and investment on one hand, and economic growth on the other; where information technology occupies a central and key position."

"In today's world, economic growth is no longer the sole method by which quality of life and living standards can be raised. Knowledge in general, and scientific and technological advancement in particular, are now the key elements that drive such efforts. A knowledge-based society generates, disseminates, and invests in knowledge to support the well-being of its people and nations.

His Royal Highness also added: "The report significantly contributes to a scientific base of knowledge, data and accurate statistics in various scientific fields, through its monitoring of scientific research and development in Arab countries. The report also provide invaluable comparisons of past performance as well as highlighting the performance of other regional countries. As such, the report serves as an indispensable first step towards developing concrete recommendations that will allow planners, researchers and decision makers to put an end to our crises."

"As the systems of science and technology become an organic part of a society's cultural fabric, the report urges us to take heed of future research strategies and to allocate methods to finance them—it acts as if it has sounded an alarm—an alarm that warns us of missing the opportunity to catch up to the ongoing fourth knowledge revolution. Today, we face one of two scenarios: either we face poverty, unemployment, migrations, political tensions and societal unrest or through the adoption and advancement of scientific research, technology and innovation, we set ourselves free of our current crises and emerge as sustainable and developed nations."

In conclusion, His Royal Highness Prince Khalid Al Faisal thanked everyone involved with the development of the report including: the advisory committee, thought leaders, experts, academics, specialists from within the Arab Thought Foundation as well as external contributors. His Royal Highness also expressed his belief that the report would prove to be exceptionally beneficial and useful for Arab researchers, decision makers, and readers – in accordance with the Arab Thought Foundation's mission to support the Arab world in achieving its sustainable development goals.

Following His Royal Highness' speech, Her Excellency Noura Al Kaabi, UAE Minister of Culture and Knowledge Development, addressed attendees and highlighted the pivotal role of the Arab Thought Foundation in developing and encouraging cultural cooperation and collaboration between Arab countries. Her Excellency emphasized the significance of the 10th Annual Arab Report on Cultural Development, which scientifically addresses the realities of cultural development in 22 Arab countries and does so in a way that integrates research with practical recommendations for addressing the Arab world's challenges, particularly when it comes to cultivating sustainable development and tackling future issues.

Her Excellency also highlighted that scientific research in the Arab world is underrepresented in comparison to the region's resources, resulting in a huge gap between Arab and international scientific research. In her speech H.E. Noura Al Kaabi also focused on the role of knowledge as

a strategic tool for economic growth and sustainable development, describing it as an inexhaustible resource. Her Excellency went on to stress that cultural innovation is required to build a knowledge-based society and the related creative industries that are based on culture and thought generation.

H.E. Noura Al Kaabi pointed out that the 10th Annual Arab Report on Cultural Development addresses these topics by providing a detailed diagnosis of the scientific research and technological development and innovation in the Arab world. Her Excellency also highlighted that the UAE has launched its National Innovation Strategy, which aims to make the UAE one of the world's leading countries when it comes to innovation by enhancing innovation's role in governmental development and economic growth.

H.E. Noura Al Kaabi also called for the report to be an important step on the road to enhancing cultural development in the Arab world, through deepening the understanding of the importance of research and innovation, and by developing new forms of integration between Arab and international research centers.

Her Excellency also thanked the Arab Thought Foundation for choosing the United Arab Emirates to launch the report which coincided with the UAE's celebration of the Year of Zayed, a leader who understood the importance of culture and knowledge as the main components for a strong country and supported numerous major cultural projects and laid the foundation for the UAE to become what is today - an oasis for thought, culture and the arts.

Professor Henri Al Awit, Director General of the Arab Thought Foundation, delivered a speech focusing on three key points regarding the report's preparation, characteristics and theme, and its most prominent conclusions and recommendations.

During his speech, Al Awit highlighted that: "The main reasons for compiling such a report are twofold. First, the recent research, technologies, and innovations of the Arab world that we have witnessed over the past few years have been both successful and profound on a global scale. Second, there is a lack of integrated Arab-centric reports that display the latest scientific research conducted, hence we wanted to compile a document that better highlighted the achievements of our countries while also focusing on the current challenges and future horizons."

The Director General then pointed out that the Foundation does not seek to monopolize the preparation of such reports. In the past, it has supported and promoted the work of other organizations who have studied Arab scientific research systems, technological developments and innovation in the Arab region. Al Awit stressed the importance of issuing Arab reports that address scientific research matters—due to the continuous development of scientific research and in order to address the challenges faced by Arab nations.

Al Awit then focused on the themes and characteristics of the report, which center around providing Arab countries and communities with the services they need and aspire to provide. The inclusive characteristics of the report are prominently reflected in the first five chapters, titled Scientific Research and Higher Education; Leveraging Innovation and Development; Cultural

and Scientific Trends; Innovation and Technological Development; Mechanisms to Build a Knowledge-based Economy; and Community Service Research.

The report contains 25 research papers, with more than 500 pages of information on various aspects of scientific research, technology, and innovation. The geographic scope of the report is all-inclusive, with every Arab nation represented. In addition, the report's authors are from nationalities from all four Arab regions, representing the Gulf, the Levant, the Nile Valley and the Maghreb countries.

Moreover, Al Awit also pointed to the report's abundance of new topics, which include: Arab scientific research in social and human sciences; the ethics, principles and credibility of scientific research; the Arab scientific culture; the role of the Arabic language in creating a knowledgeable Arab society; open science and creative commons; the developmental outcomes of systematic research and innovation; artificial intelligence and robotics; patterns of Arab-European cooperation; women, technology and knowledge generation; scientific media; and additional topics that have yet to be addressed by Arab publications or those that have not yet received their due recognition.

The report is also characterized by its skillful integration of research with practical recommendations for addressing the regions challenges. "One of the report's main advantages is that it unites research with real-world strategies related to the developmental goals of Arab countries," said Al Awit.

Within this context, it is important to note that the report comes as a response to the 2030 Agenda for Sustainable Development launched by the United Nations in early 2016. "Our report stresses that sustainable development must be comprehensive in nature, and we urge Arab states to adopt appropriate and effective mechanisms to bind their scientific research and technological development with the priorities outlined in the 2030 Agenda," said Al Awit. "This report represents an attempt to analyze the performance of Arab countries in their efforts to create active national systems of science, technology and innovation in light of the Agenda's objectives."

Al Awit remarked that the conclusions drawn during previous decades are mostly unsatisfying—and at times even contradictory to real-world evidence. "Despite the bright spots here and there, the prospects for the development of scientific and technological capabilities and the advancement of meaningful innovations based upon the previous policies and initiatives implemented may not yield the desired result," he said.

Concluding with the recommendations and final points of the report, Al Awit highlighted the mechanisms for implementation based on the experiences of developed countries that have carried out comprehensive reviews of their existing science and technology systems—most notably those relating to: promoting contributions from the central government, fostering stronger and closer levels of cooperation within the private sector, the need to develop scientific and technological capabilities, stimulating local innovation within specific disciplines, and the importance of focusing on every level of education.

In addition, Al Awit noted the need to adopt innovative methods for Arab cooperation in the fields of science, technology and innovation based on a solid foundation of policies and legislation; and to generate creative initiatives that allow Arab institutions to benefit from Arab scientists and innovators. The report also recommends the establishment of future developmental policies capable of disseminating science and technology; and of promoting innovation amongst Arab communities.

FIKR16 Conference

An endless series of consecutive, sudden and unforeseen crises and events are interfering in a complex way and their repercussions are casting their shadows all over the world. These changes are occurring in the midst of a fast-paced evolution of scientific and technological breakthroughs, an expansion of knowledge economies and societies in addition to what is referred to as the "fourth industrial revolution", which is bringing forth a drastic change to the quality of life.

Against the backdrop of a number of major international changes, the world is witnessing a combination of cooperation, rivalry and conflict between nations.

There are many different positions and policies being adopted, with ever-changing alliances as well as conflicts between the forces seeking to maintain the established world order and those trying to overturn it. This situation is described in the literature using terms such as "chaos", "turmoil" and "disorder".

This reality resulted in significant changes to the resources and forms of power in addition to disparities within the global framework of the distribution of power among the military, economic and technological powerhouses further increasing the fluidity and uncertainty of the situation.

This year, the goal of our conference will be to examine and analyze the various elements of this global situation and in particular to focus on our own region, to investigate the impacts and repercussions on Arab nations and to suggest possible ways to address the challenges and to promote the stabilization. That being said, the term "stability" does not imply stagnation or preservation of the status quo, but rather the adoption of policies and the establishment of institutions that foster structured development and meet demands in order to achieve societal peace and prosperity.

The conference shall gather high level international and Arab officials, in addition to delegations from leading regional and international organizations (the League of the Arab States, the Gulf Cooperation Council, the United Nations, etc), as well as cultural entities, media, think-tanks, experts and academics.

The FIKR Conference Series

Since 2002, FIKR Conference constitutes a landmark in the history of cultural conferences in the Arab World, and an interactive platform for constructive exchange of ideas, expertise and

leading experiences. The Conference raises every year and emerging topic affecting the Arab World and addresses it in a scientific, civilized and responsible manner.

The conference brings together more than 600 leading figures representing heads of states and governments, policy-makers, officials, thinkers, intellectuals, researchers, experts, delegates from governmental and non-governmental bodies, international federations, private sectors associations, research and studies centers, cultural and media organizations, and Arab youth.

FIKR Conference seeks to generate the support of regional and international entities to achieve the strategic goals of the Arab Thought Foundation that aim at accomplishing a paradigm cultural shift, as well as to encourage sustainable development on the basis of affluent human values.

وكالة أنباء الإمارات:

[“الفكر العربي” تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي]

دبي في 9 أبريل

أطلقت مؤسسة الفكر العربي تقريرها العاشر
للتنمية الثقافية بعنوان “الابتكار أو الاندثار- البحث العلمي العربي:
واقعه وتحدياته وآفاقه” خلال حفل خاص أقيم في دبي بحضور معالي نورة بنت
محمد الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة والأمير خالد الفيصل رئيس
مؤسسة الفكر العربي والأمير بندر بن خالد الفيصل والبروفسور هنري العويط
مدير عام مؤسسة الفكر العربي ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني ومحمد علي
الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا
والعالم المصري فاروق الباز وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة وشخصيات
ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وأكدت معالي نورة الكعبي في كلمة لها على الدور المحوري الذي تقوم به
مؤسسة الفكر العربي في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول
العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع
التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرق إلى إشكالات مسيرة التنمية..

مشيرة إلى أن التقرير يستمد أهميته من القضايا العلمية المتنوعة التي
يتطرق لها بما يعطيه طابعا شموليا رياديا يسد نقصا في المكتبة العربية،
حيث اعتمد على منهجيات متعددة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من
خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم
مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وقالت إن البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى
الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة
بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي.

ورأت معاليها أن الابتكار الثقافي والفني نشاط ضروري لتشكيل مجتمع
المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج
الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية
الثقافية الذي يقدم تشخيصا دقيقا لأنشطة البحث العلمي والتطور
التكنولوجي والابتكار في الدول العربية.

ولفتت إلى أن الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف
لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم من خلال تعزيز
دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافدا أساسيا للتنمية والنمو
الاقتصادي.

ودعت الكعبي الى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمة على طريق تعزيز التنمية
الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمية
التحولات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من
التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت معاليها في ختام كلمتها مؤسسة الفكر العربي على اختيار دولة

الإمارات العربية المتحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمية الثقافة والمعرفة كمقومات أساسية للدولة القوية، وأسس صروحا ومشاريع ثقافية يشار لها بالبنان، ووفر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفن.

من جانبه قال الأمير خالد الفيصل في كلمة له إن مؤسسة الفكر العربي تقدم للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهد الوطن العربي مزيدا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئية، كالتصحر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوثها.

وقدم الشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة ودبي بصفة خاصة على الاستقبال وكرم الضيافة وما وجده الحضور من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتية ، وأكد أن التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة، ما هو إلا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلباته.

واعتبر أن التقرير يسهم إسهاما كبيرا في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطط وللباحث ولصانع القرار، كل بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا.

من جانبه قال البروفسور هنري العويط في كلمته إن دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مرتبطة بصورة أساسية، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطورات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرض واقعها الحالي في وطننا العربي، ويبرز تحدياتها، ويستشرف آفاقها ومآلاتها.

وأكد العويط أنه من أبرز مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتله الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية.. لافتا إلى أن التقرير يستجيب في توجهه هذا للمبادرة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في مطلع العام 2016 لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دول متقدمة ونامية أجرت مراجعات شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاص، وضرورة تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصعد المحلية.

صحافة نت:

"الفكر العربي" تطلق تقريرها العاشر للتنمية الثقافية من دبي

الثلاثاء ,10 إبريل / نيسان 2018

أطلقت مؤسسة الفكر العربي تقريرها العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه" خلال حفل خاص أقيم في دبي بحضور معالي نورة بنت محمد الكعبي وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة والأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي والأمير بندر بن خالد الفيصل والبروفسور هنري العويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي ونبيه شقم وزير الثقافة الأردني ومحمد علي الحكيم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا والعالم المصري فاروق الباز وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية ودبلوماسية.

وأكدت معالي نورة الكعبي في كلمة لها على الدور المحوري الذي تقوم به مؤسسة الفكر العربي في تطوير وتشجيع العمل الثقافي المشترك في الدول العربية، وإصدارها هذا التقرير السنوي الذي يرصد بالبحث والتحليل واقع التنمية الثقافية في 22 دولة عربية، ويتطرق إلى إشكالات مسيرة التنمية..

مشيرة إلى أن التقرير يستمد أهميته من القضايا العلمية المتنوعة التي يتطرق لها بما يعطيه طابعا شموليا رياديا يسد نقصا في المكتبة العربية، حيث اعتمد على منهجيات متعددة جمعت بين تشخيص الواقع بصورة دقيقة من خلال عرض المعطيات والأرقام والإحصاءات وبين استشراف المستقبل عبر تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وقالت إن البحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي.
ورأت معاليها أن الابتكار الثقافي والفني نشاط ضروري لتشكيل مجتمع المعرفة وبناء الصناعات الإبداعية والثقافية التي تقوم على الإنتاج الثقافي والفكري، وهو جزء مما يتناوله التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي يقدم تشخيصا دقيقا لأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي والابتكار في الدول العربية.

ولفتت إلى أن الإمارات أطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم من خلال تعزيز دورها كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافدا أساسيا للتنمية والنمو الاقتصادي.
ودعت الكعبي الى أن يكون هذا التقرير خطوة مهمة على طريق تعزيز التنمية الثقافية في بلادنا العربية من خلال تعميق الفهم والإدراك بأهمية التحولات الدولية في البحث والتطوير والابتكار وخلق أنماط جديدة من التكامل بين المراكز البحثية والعربية والعالمية.

وشكرت معاليها في ختام كلمتها مؤسسة الفكر العربي على اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة لإطلاق التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي يتزامن مع احتفالات الإمارات بعام زايد، القائد الذي أدرك أهمية الثقافة والمعرفة كمقومات أساسية للدولة القوية، وأسس صروحا ومشاريع ثقافية يشار لها بالبنان، ووفر الإمكانات لدفع عجلة التنمية، لتصبح الإمارات اليوم واحة للفكر والثقافة والفن.

من جانبه قال الأمير خالد الفيصل في كلمة له إن مؤسسة الفكر العربي تقدم للعام العاشر على التوالي تقريرها العربي للتنمية الثقافية، فيما يشهد الوطن العربي مزيدا من الحروب والنزاعات والخلافات السياسية، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتزامن مع مشكلات بيئية، كالتصحر وتراجع المساحات الحرجية وندرة المياه وتلوثها.

وقدم الشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة ودبي بصفة خاصة على الاستقبال وكرم الضيافة وما وجده الحضور من إكبار للثقافة والفكر في الوطن العربي، من قبل إنسان هذه الدولة التي أصبحت في هذا الوقت مضرب الأمثال للدولة الفتية ، وأكد أن التركيز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وعلاقتها بالتنمية الشاملة والمستدامة، ما هو إلا حاجة علمية تقتضيها مفاهيم العصر ومتطلباته.
واعتبر أن التقرير يسهم إسهاما كبيرا في توفير قاعدة من المعارف العلمية، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدقيقة في المجالات العلمية المختلفة، كخطوة أولى لا غنى عنها لاقتراح التوصيات والرؤى التي تسمح للمخطط وللباحث ولصانع القرار، كل بحسب دوره، برسم السبل الكفيلة بإخراجنا من أزماتنا.

من جانبه قال البروفسور هنري العويط في كلمته إن دواعي تخصيص هذا التقرير للبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، مرتبطة بصورة أساسية، من جهة، بما حفلت به في السنوات القليلة الفائتة أنشطة البحث العلمي والابتكار من تطورات عميقة واكتشافات مذهلة على الصعيد العالمي، ومن جهة ثانية، بافتقار المكتبة العربية إلى تقرير متكامل يعرض واقعها الحالي في وطننا العربي، ويبرز تحدياتها، ويستشرف آفاقها ومآلاتها.

وأكد العويط أنه من أبرز مزايا التقرير الموقع المحوري الذي تحتله الأهداف التنموية المرسومة لتلبية حاجات الدول العربية.. لافتا إلى أن التقرير يستجيب في توجهه هذا للمبادرة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في مطلع العام 2016 لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.
وخلص إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقرير وتحديد آليات تنفيذها، وذلك بالعودة إلى تجارب دول متقدمة ونامية أجرت مراجعات شاملة لمنظومات العلوم والتكنولوجيا القائمة لديها، أبرزها ما يتصل بتعزيز مساهمات الحكومات المركزية وبلوغ مستويات أرفع وأوثق من التعاون مع القطاع الخاص، وضرورة تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار على الصعد المحلية.

Various/مختلف

المدينة الإخبارية:

خبراء يناقشون سيادة الشعوب على غذائها في ظل الأزمات والحروب

الإثنين 09 نيسان / أبريل 2018

المدينة نيوز:- ناقش نحو 70 خبيرا أردنيا وعربيا ودوليا، خلال اجتماع الأطراف المعنية حول الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، اليوم الاثنين، ونظمته الجمعية العربية لحماية الطبيعة والشبكة العربية للسيادة على الغذاء بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، سيادة الشعوب والدول على غذائها ومواردها الطبيعية للحفاظ على أمنها الغذائي.

واكد مدير عام المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي الدكتور نزار حداد خلال الاجتماع الذي حضره عدد من المسؤولين بوزارتي الزراعة والبيئة وخبير من (الفاو)، ضرورة اجراء المزيد من التقييمات للأسباب الكامنة وراء سوء ونقص التغذية ودعم البحث الزراعي وتخفيض الهدر في الموارد الزراعية كالأراضي والمياه وتحسين كفاءة استخدامها.

وقالت العضو المؤسس في المنظمة العربية لحماية الطبيعة، رئيسة الشبكة العربية للسيادة على الغذاء المهندسة رزان زعيتر، ان "السيادة على الغذاء هي السبيل الوحيد إلى السيادة على القرار السياسي وهي حق للشعوب والمجتمعات والدول في تحديد سياساتها المتعلقة بالزراعة والعمل والصيد والأرض والغذاء الملائم"، لافتة الى أن اهم وسائل تحقيق السيادة على الغذاء في الوطن العربي هي "رفع الاستراتيجيات من مستوى التعاون الإقليمي إلى مستوى استراتيجية التكامل حول تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة والحروب والصراعات والاحتلال."

وكشفت عن أن الشبكة استطاعت وللمرة الأولى تحديد الاحتلال والحروب كسبب رئيس لانعدام الأمن الغذائي، وبالتوازي مع ضرورة منع استعمال المياه والغذاء كسلاح للضغط على الشعوب والدول وأن يأتي الدعم الغذائي للشعوب المنكوبة من إنتاج مزارعيها الصغار.

وشدد ممثل منظمة الأغذية والزراعة في الأردن المهندس طلال الفايز على أهمية الأمن الغذائي والتغذوي، في ظل الأزمات والاحتلال والنزاعات التي تتخبط بها المنطقة العربية، داعيا الى التعاون لتحقيق الأمن الغذائي سواء القطاع العام أو المجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص والاكاديمي ومنتجي الغذاء و المنظمات الدولية والاقليمية.

وقال، أن الأزمات لها تأثير مباشر على الاقليم ككل وليس فقط على قطر او آخر، مؤكدا أنه لن يكون هناك أمن غذائي او تنمية اذا لم يكن هناك عمل فعلي لوقف النزاعات والحروب، وإحلال السلام العادل المستدام.

وأشار الفايز الى أن نحو 76 في المائة من النازحين قسرا في العالم البالغ عددهم 6ر65 مليون نسمة يأتون من خمسة بلدان في المنطقة العربية هي العراق وليبيا والسودان وسوريا واليمن، دون احتساب اللاجئين الفلسطينيين، مبينا أنه "بالرغم من غياب الصراعات و الحروب المباشرة في الاردن إلا ان تأثير الأزمات على الامن الغذائي والوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها ما يزال كبيرا بحكم موقعها المجاور لثلاث دول عربية منكوبة وارتباطها الوثيق بها."

وطالب بوجوب ربط المساعدات الانسانية بالبرامج التنموية وعمليات فض النزاعات وفي إطار برنامج الأمن الغذائي والتغذية في الازمات الممتدة الذي أطلقته لجنة الامن الغذائي العالمي.

وتحدثت المديرة التنفيذية للمنظمة العربية لحماية الطبيعة مريم جعجع بدورها عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، مشيرة الى أن الشبكة العربية للسيادة على الغذاء تمثل المجتمع المدني للمنطقة العربية في هذه اللجنة، حيث قادت الشبكة وفد المجتمع المدني العالمي في المفاوضات حول موضوع الازمات.

من جهته، أكد ممثل برنامج الأغذية العالمي والمدير القطري في الأردن مجيد يحيى اهتمام البرنامج بالمنطقة العربية، وأمنها الغذائي، وضرورة وقف كافة أشكال الصراعات والنزاعات المسلحة فيها، من اجل افساح المجال للتنمية البشرية فيها.

وقال مستشار منظمة (الأسكوا) في بيروت كميل حماتي ان الدول العربية هي الأقل حظا في التنمية وتواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي بسبب تراجع الإنتاج الزراعي.

ومن جهته قال كبير المستشارين الفنيين في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) رينيه فيردوين ،ان "1 من 9 أفراد في العالم يعاني من الجوع بما مجموعه 815 مليون جائع"، مؤكدا أن الصراعات المسلحة في المنطقة العربية تؤثر سلبا على الأمن الغذائي وضاعفت نسب الجوع، كما أن 70-80 في المائة من السوريين واليمنيين يعانون نقصا حادا في الغذاء، في وقت بلغت كلفة الحرب في سوريا 226 مليار دولار.